

الاحتراف الرياضي في الجزائر واقع و أفاق (كرة القدم كظاهرة)
الأستاذ براهيم محمد جامعة الجزائر

الملخص:

أصبح الاحتراف في كرة القدم الجزائرية من أخطر الموضوعات والمشكلات الحيوية على الساحة الرياضية، والذي يؤثر بطريقة مباشرة على مسيرة لعبة كرة القدم ، فنظام الاحتراف القائم من الأسباب الأساسية لانخفاض المستوى بعكس ما كان المتوقع تطبيقه. فمنذ عدة سنوات تم تطبيق الاحتراف المحلي للاعبين الجزائريين داخل الأندية مع فتح الباب للاحتراف الخارجي، إلا أن تجربة الاحتراف الداخلي لم تحقق هدفها فرغم أن هناك نظاماً للاحتراف تم تطبيقه في الكثير من دول العالم ويسير بالدقة المتناهية ووجود دول طبقت الاحتراف بعد الجزائر وتسير على لوائح محددة ومنظمة، إلا أن نظام الاحتراف في الجزائر سيظل حالة فريدة علماً أن كل ما قد سخر من أجل النهوض بالاحتراف في كرة القدم من كوته وينطلق نحو العالمية ليصل إلى مستوى المنتخبات العربية والأوروبية ودراسته كنظام كامل بمتطلباته ومتغيراته، إلا أنه لم يرقى للمقتضيات الرياضية الاحترافية والذي يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما هي المعوقات الأساسية التي تواجه الاحتراف الرياضي في الجزائر؟ و أين تكمن ؟

Résumé :

Le professionnalisme du football algérien et arabe est parmi les sujets les plus complexes sur le terrain sportif. En effet, ce dernier influe directement sur le football car actuellement le système du professionnalisme établi sur le terrain ralenti le niveau et ce ; contrairement aux programmes prévue à cet effet le professionnalisme régional a été appliqué depuis des années aux joueurs algériens du professionnalisme interne n'a pas atteint ses objectifs.

Malgré l'application et l'exploitation du système de professionnalisme au niveau de plusieurs pays avant l'Algérie ; en remarque que le système du professionnalisme algérien reste un cas particulier et ce avec tout les efforts employés pour atteindre les niveaux et performances des clubs arabes et européens tel que l'Egypte et l'Espagne à titre d'exemple.

C'est pourquoi il a été proposé comme problématique ce qui suit :

Quelles sont les difficultés du professionnalisme du football algérien ?
Et d'où elle apparaisse ?

الكلمات الدالة: الاحتراف الرياضي، العقد الرياضي، التشريعات الرياضية.

مقدمة:

يعيش العالم في السنوات الأخيرة عصوراً جديداً يحفل بالعديد من المتغيرات والتحديات الإدارية والتي فرضتها الثورة التكنولوجية الحديثة، حيث أصبح التمييز في الأداء هو العامل المؤثر والحاسم للتطور والتقدم في جميع نواحي الحياة. كما يتميز عصر المعرفة الذي نعيشه بسمات جديدة تجعله مختلفاً عن كل ما سبق تقدم الدول في الرياضة، يعكس مدى التقدم في

استخدام الإدارة الرياضية الحديثة في كافة أنشطتها الرياضية، إذ كلما ارتقى مستوى الإدارة فيها كلما تحسن مستواها الرياضي. فالمكانة التي تحتلها كرة القدم في الجزائر لا تختلف تماماً عن التي تحتلها في العالم، فهي من جهة لعبة جماعية ومن جهة أخرى تعد من أكثر الرياضات شعبية، فإرضاء بذلك اهتمام وسائل الإعلام بها. فكرة القدم في وقتنا هذا بحاجة إلى ثورة إدارية لكي تنهض من كوابتها وتنطلق نحو العالمية لتصل إلى مستوى المنتخبات الأوروبية، والأداء المتميز وذلك عن طريق الدراسة المتأنية للاحتراف الرياضي في كرة القدم بكافة القواعد المنظمة لها، من خلال ما تناسب من أنظمة الاحتراف بالدول العربية والأوروبية مع توفير متطلبات نجاحه، وكذلك التعامل مع الرياضة بفكر اقتصادي واستشاري وتوفير إدارة متخصصة ومحترفة.

ولذا يجب دراسة الاحتراف كنظام كامل بمتطلباته ومتغيراته من أجل النهوض بكرة القدم في بلادنا على خطى ثابتة وبطرق علمية وواقعية والعمل على حل مشاكلها لكي تخدم النظام وذلك في ضوء التطور الدولي المستمر للنهوض بالرياضة. فالاحتراف أصبح في الأنشطة الرياضية مطلباً حيوياً بين متطلبات القرن الحديث ولا يستطيع أي مسؤول أو باحث أن يتجاهل الاحتراف، ولكن لا بد وأن تكون تجربة الاحتراف نابعة من ظروف واقتصاديات كل دولة، فعليه فإننا نمر من تنظيم قديم إلى آخر أكثر توافقاً أولاً مع الظروف السياسية وثانياً مع الوسائل المادية والإنسانية والتي تقترح الدولة إدخالها من أجل تحسين المستوى.

ماهية الاحتراف الرياضي في كرة القدم:

أصبح الاحتراف رسمياً وقانونياً منذ عام 1885، حيث يعتبر ذلك العام بداية لمرحلة أهم مراحل كرة القدم، حيث تم الاعتراف به ولم يأت ذلك إلا بعد مرحلة طويلة من التطور والاعتراض فاللعبة التي كانت بمثابة ترويح بالنسبة للقلة في الجامعات والمدارس ويطلق عليها في إنجلترا اسم "لعبة الجنتلمان" أي السيد المهذب، لأنها كانت تمارس في بيئة رفيعة المستوى الثقافي والاجتماعي، وكان أول محترف في تاريخ كرة القدم هو "جيمس لانج" الأسكتلندي والذي انضم إلى فريق "شيفيلد" الإنجليزي عام 1876 وكانوا يضعون له أجهزة في حذاءه سراً بعد المباريات، وكان الاحتراف أمراً غير رسمي قبل عام 1885، وكانت طبقة الأرستقراطيين النبلاء يعتبرون الاحتراف من الأعمال الخاصة بالطبقات الأدنى في المستوى (علاء صادق، ص26).

واستمر الاحتراف المقنع المستتر في مجال كرة القدم حقبة من الزمان ولكن بدأت الشكاوي تنهال على اتحاد كرة القدم الإنجليزي وكان من الصعب على لجان التحقيق إثبات استخدام بعض الأندية للاعبين المحترفين ببساطة لأن تلك الأندية كانت تحتفظ بسجلين، سجل يقدم للمفتشين وسجل سري بيانات بالمكافآت التي تدفع للمحترفين سراً بوضع النقود في أحذيتهم.

وفي نوفمبر 1883 قد ثبت لاتحاد كرة القدم الإنجليزي أن نادي "أكريجتون" في مسابقة كأس إنجلترا وواصل النادي المهزوم الذي اشتكى وهو نادي "بارك رود" اللعب في مسابقة الكأس ووافق الاتحاد الإنجليزي على السماح باحتراف اللاعبين لم يتوقف أنصار الهواية على تضيق الخناق على المحترفين، فقد نص السماح بشرعية الاحتراف على أن يعيش اللاعب المحترف على بعد ستة أميال من ناديه على الأكثر لمدة عامين قبل أن يجوز له تمثيل ناديه في بطولة كأس إنجلترا وجاء الرد على ذلك القرار المتعسف من شركات الغاز والفحم الإنجليزية بالاعتراف بحق العمال للاعبين لكرة القدم في الحصول على إجازات بمرتب كامل وكانت أول إجازة مدفوعة بالكامل في تاريخ كرة القدم للاعب المحترف (علاء صادق، ص14).

تاريخ نظام الإحتراف في كرة القدم الجزائرية:

بداية الإحتراف الرياضي في كرة القدم الجزائرية :

ارتفعت الأصوات في الجزائر تطالب بالاحتراف فأعد اتحاد كرة القدم في ذلك الوقت سنة 1998 وكان يرأسه (عمر زكال) لاتخاذ القرار وخوض التجربة الاحترافية، وهكذا فقد صادقت الجمعية العامة للاتحادية الجزائرية لكرة القدم على التوجيهات الجديدة لوزارة الشباب والرياضة خلال دورتها الأخيرة المنعقدة في 23 جويلية 1998 والمتعلقة بنظام المنافسة الوطنية الجديدة (La gazette olympique, n° 03, 1999) ففي نهاية الموسم 99/98 تمكن أحسن الفرق الستة في القسم الوطني الأول (وسط شرق ووسط غرب) من الصعود إلى قسم الامتياز وبالتالي الدخول في كرة القدم الاحترافية. هذه الفترة الانتقالية أدت في النهاية إلى ظهور "قسم احترافي عال" مكون من 12 نادي بالنسبة للموسم 2000/99، فقد شكل هذا الأخير نخبة كرة القدم الجزائرية والتي تخضع لعدة متطلبات إدارية ومالية وهيكلية رياضية يتحكم فيها دفتر شروط. وابتداءً من هذا الموسم (2000/99) أصبح من حق اللاعب الجزائري الهلوي إبرام عقد احتراف سواء مع ناديه الأصلي أو مع أحد الأندية الأخرى الممارسة للاحتراف. ماهي أهم المعوقات الأساسية التي تواجه الإحتراف الرياضي في الجزائر وتتمثل الصعوبات التي يمكن أن تواجه الاحتراف الرياضي في تكيف عمله كمهنة اجتماعية.

الصعوبات الاقتصادية

تري الأندية الرياضية في أنه يلزم أن يكون الهدف الذي تسعى إليه من وراء التعاقد مع اللاعب المحترف هو الربح المادي عند بيعه أو انتقاله أو الربح الفني الذي يفيد به المحترف بنية أفراد الفريق، ولا يعد هذا هدفاً جوهرياً في حد ذاته لأنه وإلى حد الآن فإن الأندية الرياضية تهدف إلى نشر التربية الرياضية وما يتصل بها من نواحي اجتماعية وثقافية. واللاعب المحترف يلزم لاعتباره عامل أن يتقاضى أجراً من النادي الذي يعمل فيه وذلك مقابل القيام بنشاطه الرياضي، غير أنه بالنظر إلى مقدار المبالغ التي يحصل عليها ويصعب وصفه بأنه عامل، لأن ما يحصل عليه من مبالغ مادية، إما أن تكون مبالغ ضعيفة القيمة، كما هو الحال في المبالغ التي يتقاضاها لاعب الدرجات أو تكون مبالغ باهضة كما هو الحال مع لاعب كرة القدم فإن ارتفاع الأجر المادي الذي يتقاضاه لاعب كرة القدم يضعه في مركز اجتماعي متميز مما يصعب وصفه بأنه عامل.

الصعوبات الاجتماعية

مما لا شك فيه أنه يصعب أن نحدد اللاعب بالنادي الرياضي بمثابة علاقة العامل بصاحب العمل ومن ثم يصعب تكيف العلاقة على أنها علاقة عمل، لأن هناك اختلاف كلياً بين أسلوب ممارسة اللاعب للنشاط الرياضي والأسلوب الذي يؤدي به العامل عمله لدى صاحب العمل وكذلك فإن المظهر الاجتماعي الذي يتخذه اللاعب المحترف في كرة القدم فهو يعد من وجهة نظر العامة ذا مظهر اجتماعي متميز كما أن انعدام أو ضعف التمثيل النقابي في مجال ممارسة الاحتراف قد يحول دون وصف اللاعب المحترف بالعامل.

يضاف إلى ذلك كله أن النشاط الرياضي بعد لو أن واحد حيث يؤكد دائماً المحترفون على أن للمبالغ الباهضة التي يتحصل عليها لقاء ممارسته لنشاطه الرياضي أي كرة القدم. ولذلك نجد أن معظم الدول تدفع إلى إنشاء النقابات الرياضية المهنية التي تهتم بالدفاع عن مصالح الرياضيين كما حدث في مصر عند صدور القانون رقم (03) لسنة 1987 بإنشاء نقابة المهن الرياضية.

الصعوبات القانونية:

تتمثل الصعوبات القانونية التي تواجه المحترف الرياضي (كرة القدم) في أنه لا يمكنه الاشتراك في المباريات أو المسابقات الرسمية إلا إذا كان مرخصاً له بذلك من الاتحادية الرياضية لكرة القدم ولا يمكن للاعب أن يحصل على هذا الترخيص إلا إذا كان عضواً في الاتحاد والحصول على هذه العضوية يستلزم بدوره الخضوع للشروط والقواعد التي تضعها الاتحاديات الرياضية بجانب أن المحترف الرياضي يخضع بذلك إلى القواعد العامة التي تضع لها عقود العمل بوصفه متعاقدًا مع ناديه وهذه الازدواجية قد تحول القول بأن العلاقة التي تنشأ بين اللاعب وناديه هي علاقة عمل محضة فهناك جانب لا نحي تستلزمه ضرورة الخضوع للوائح التي تضعها الاتحاديات الرياضية، كما يتضح أن الصعوبات القانونية التي تواجه الاحتراف الرياضي في كرة القدم تتمثل في النقاط التالية:

عدم وجود لوائح مقدمة ومناسبة يمكن الاسترشاد والعمل بها.
عدم التزام اللاعب بما ورد في نصوص عقد الاحتراف المبرم مع ناديه وخاصة اللعب لأكثر من جهة.

الاختلاف بين الشروط التي يخضع لها عقد الاحتراف وبين التي يخضع لها عقد العمل.
ندرة وجود القانونيين القادرين على تطبيق المفاهيم الحقيقية للاحتراف.

متطلبات أساسية لتطبيق الاحتراف الرياضي:

* تطبيق الاحتراف يعني تشريعاً رياضياً جديداً:

نظام الاحتراف في كرة القدم يطبق وفقاً لأنظمة شرعية دولية من خلال الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) ولا تتدخل الدول فيه، وفي الوقت نفسه نجد أنه يطبق بدون شرعية نجد تضارباً بين متغيرات ومتطلبات نظام الاحتراف مع النظام التشريعي الرياضي للدولة إذن كيف يطبق احتراف في ظل إجراءات حكومية وأين التشريع الذي يحمي حقوق الأندية والتي تعجز عن حماية حقوقها بالرغم من أننا نريد أن نطبق ونتحدث عن صناعة كرة القدم فيدون هذا التشريع ستجد الأندية صعوبات في تطبيق الاحتراف بنجاح، ولذلك يجب وضع استراتيجية تشريعية مرحلية جديدة تواكب التطورات الرياضية العالمية.

أهمية ارتباط التشريع بالمتغيرات الحديثة في الرياضة:

لم يعد قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة ولوائح الهيئات التشريعية تتناسب مع المفاهيم والمتغيرات في الرياضة، فقد تغير الفكر الرياضي من الهواية إلى الاحتراف، فلم تعد القيود القانونية ولوائحها التي تفرض الجهة الإدارية على الهيئات الرياضية من لجنة أولمبية واتحادات وأندية تتماشى مع متطلبات العصر الحديث ولا تواكب التحولات العالمية في الرياضة والتي فرضت نفسها في ظل تواجد الاحتراف ولا يمكن إخفاؤها ومنها (اقتصاديات الرياضة، التمويل والتسويق، والاستثمار والرعاية والخصخصة والعولمة الرياضية وصناعة الرياضة) وما إلى ذلك من متغيرات عملت على تغيير المفاهيم، حيث أصبح من الضروري تعديل قانون الهيئات الرياضية حتى تستطيع الرياضة مواكبة تطورات العصر ولا تنفصل عن التطور الرياضي.

العناصر المكونة للاحتراف الرياضي:

لكي يتحقق الاحتراف الرياضي يجب أن يتصف النشاط الرياضي بالانتظام والاستمرار وأن يكون النشاط الرياضي المتخصص هو مصدر الرزق الرئيسي للاعب، بل يستلزم فوق ذلك أن يكون هناك عقد احتراف مبرم بين اللاعب والنادي وهذا ما تنص عليه دائماً لوائح الاحتراف. وبناءً على ذلك يلزم لاعتبار اللاعب لاعباً محترفاً أن تتوفر العناصر الثلاثة التالية:

- الانتظام والاستمرار في ممارسة لعبة كرة القدم.
- أن تشكل لعبة كرة القدم مصدر رزق رئيسي للاعب.
- أن يكون هناك عقد احتراف بين اللاعب والنادي الرياضي.

مشاكل الاحتراف في كرة القدم الجزائرية:

مشاكل كرة القدم الجزائرية لا تنتهي بسبب اللوائح التشريعية والتي لا تتماشى مع متطلبات العصر الحديث والتحول العالمية في الرياضة في ظل تطبيق الاحتراف، حيث تعددت الإخفاقات التي أملت بكرة القدم خلال الأونة الأخيرة، حتى أصبحت كرة القدم محل انتقادات مع إثارة الرأي العام باعتبارها اللعبة الشعبية الأولى في الجزائر والعالم، لذا أصبح من الواجب عمل دراسة علمية لهذه الحالة من تدهور المستوى الإداري والفني للعبة، وذلك يجب أن يكون من خلال متخصصين أكاديميين وتطبيقيين للوقوف على الأسباب الحقيقية لهذا المستوى وتصحيح مسار الكرة، ويتطلب كذلك العناية التامة بالنادي الجزائرية ككل وبالعامل وفق اللوائح والتشريعات المساعدة في النهوض بفكرة الاحتراف لأن النوادي تعطي دعماً ودفعاً حقيقياً للوصول إلى منتخب وطني يمكن الاعتماد عليه خلال البطولات الإفريقية وكذلك العالمية.

ويمكن القول أن أزمة الكرة أكبر من مستوى تنظيم الاتحاد للعبة لأن القضية تحتاج إلى نظام يحترمه الجميع ومنظومة شاملة تحكم كل عناصر اللعبة ويكون كل مجلس إدارة اتحاد معنياً بتطبيق مرحلة من النظام على أن يأتي مجلس إدارة الاتحاد التالي لتطبيق المرحلة الأخرى المكتملة لما قبلها حتى نشعر بأن السياسات التنظيمية والإدارية هي التي تقود الأشخاص وليس العكس. فمنظومة كرة القدم يجب أن تكون منظومة كاملة من لاعبين وأجهزة فنية وإدارية ومجلس إدارة فأي نجاح أو إخفاق يسأل عنه المنظومة كاملة، فعند أي إخفاقات نجد أنه لا ينجو عنصر من الحساب من تلك المنظومة إلى اللاعبين فهم محترفون فقط عند المطالبة بالحقوق مع عدم التزاماتهم بواجباتهم.

الغموض في ظاهرة الاحتراف لكرة القدم الجزائرية:

يمكننا وبصعوبة تصور لاعب المستوى العالي الذي يتدرب مرتين في اليوم ويشارك في الأسبوع في المباريات، أن يكون له نشاط أكثر ويظهر أيضاً بأن الاحتراف يمكن أن يكون كحل مقبل لأنه يتطابق كتوضيح شرعي لدخول الأموال في عالم الرياضة. لكن هذا النوع من النشاط الرياضي في بلدنا يعيش مجموعة من المشاكل والتناقضات الناتجة عن مجموعة من الظروف المترتبة للبيئة السياسية العامة للبلاد (ز عابر سليم، 2001، ص 115).

المشاكل المالية:

إن التحدث عن القيمة المالية في عالم الكرة الاحترافية يبقى أمراً غير سهل، وفي هذه المرحلة من تطوير كرة القدم الجزائرية حسب النصوص التشريعية للمنظمة الوطنية وظهور

مصطلح الاحتراف، فقد تضاعفت أجور اللاعبين لكن رغم هذا تعاني معظم الفرق الاحترافية مشاكل مالية خانقة ويصعب عليها إكمال الموسم الرياضي نتيجة لعدة أسباب وهي:

رواتب اللاعبين المحترفين:

إنه من أحد الأسباب الأساسية لتغيير العجز المالي للفرق الاحترافية، ومن كرة القدم الاحترافية يمكننا أن نستخلص بأن الرواتب ليس نفسها لكل اللاعبين، يوجد هناك سلم للرواتب حسب منصب اللاعب في الفريق والمهاجمين هم غالباً الأكثر تقاضياً للمرتبة.

عقود التأمين:

ففي هذه الحالة نجد أن معظم اللاعبين يتعرضون للإصابات أثناء المنافسات والنوادي لا تولي الاهتمام اللازم وكذا غياب عقد التأمين للاعب ضد هذه الحوادث الملقاة عكس ما ينص عليها الأمر رقم (278-2000) والمصرح به في المادة رقم (19) من هذا الأمر. "يستفيد رياضي النخبة ذات المستوى العالي من عقود التأمين من المخاطرة التي يتعرض لها داخل الإقليم الوطني وخارجه، قبل وأثناء وبعد التريبات التحضيرية والمنافسات والتظاهرات الرياضية الرسمية والتحضير الدولي التي تكتتبها الاتحادية الرياضية المعنية وجوباً طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما (المرسوم التنفيذي رقم 278-2000).

المدخل والوسائل:

تبقى مصادر دخل الفرق الاحترافية غير كافية، ويظهر بأن مصاريفها أكثر من مداخيلها. ويبقى أحد الأعمدة الهامة لتمويل الفريق الاحترافي وخاصة إذا كانت نتائجه جيدة ورغم المساعدات التي يقدمها السبونسور ومدخل الفريق من اللاعب وحقوق التسجيل التلفزيوني ومساعدات الجماعات المحلية، تبقى هذه الأموال عرضت للاستنزاف أثناء التنقل وأثناء اللعب في الميادين الغير خاصة بالفريق المحترف لأن نجد أندية كثيرة لا تحتوي على ملعب رئيسي إضافة إلى ملحق مع كل هذا نجد النادي مجبر على دف حقوق اللعب في الملاعب الأخرى، كذلك مصاريف الإيواء، وتترتب كذلك تعويضات للملاعب إذا تم تخريبها من طرف أنصار النادي ففي الأخير تعود التعويضات إلى إدارة النادي المستأجر للملعب.

الإطار القانوني:

إن كل المشاكل التي تطرقت إليها تعود إلى الغموض الموجود على مستوى القوانين، وهذا لانعدام اللوائح والقوانين التشريعية الخاصة التي يسيّر بها المجمع الاحترافي في بطولة القسم الأول والعودة إلى الأمر 09-95 لا يعطي أي وضوح عن الإطار القانوني لهذا المجمع وعن كيفية تسيير هذه البطولة وظهر وكأن هذا المجمع هيئة مستقلة داخل تنظيم قانوني لهيئة ومؤسسة لها شرعيتها القانونية.

رغم كل هذا تم إصدار قانون تحت رقم 10-04 يتعلق بالتربية البدنية والرياضية، حيث تم التطرق في هذا القانون أنه يمكن للنادي المحترف اتخاذ إحدى الشركات التجارية، وينص القانون رقم 10-04 في المادة 46-47 ما يلي:

المادة 46: يتولى النادي الرياضي المحترف على الخصوص تنظيم التظاهرات والمنافسات الرياضية المدفوعة الأجر وتشغيل مؤطرين ورياضيين مقابل أجر كل النشاطات التجارية المرتبطة بهدفه، يمكن للنادي المحترف اتخاذ أحد الشركات التجارية التالية:

- المؤسسة الوحيدة الشخص الرياضية ذات المسؤولية المحدودة.

- الشركة الرياضية ذات المسؤولية المحدودة.
 - الشركة الرياضية ذات الأسهم.
- تسير الشركات المنشأة بعنوان هذه المادة بأحكام القانون التجاري وأحكام هذا القانون قوانينها الخاصة. تحدد القوانين الأساسية النموذجية للشركات المذكورة أعلاه عن طريق التنظيم، وتمدد لاسيما كليات تنظيم الشركات المذكورة أعلاه وطبيعة المساهمات.
- المادة 47:** يمكن لكل نادي رياضي وكل شخص طبيعي أو اعتباري أن يؤسس أو يكون شريكاً في ناد رياضي محترف. تخصص مجمل الأرباح المحققة من المؤسسة الوحيدة الشخص الرياضية ذات المسؤولية المحدودة إلى تشكيل صندوق الاحتياطات عندما يمتلك النادي الرياضي رأسمال هذه الشركة. ينص القانون الأساسي للشركة الرياضية ذات المسؤولية المحدودة على تخصيص كل الأرباح المحققة إلى تشكيل صندوق الاحتياطات عندما يمتلك النادي الرياضي أكثر من ثلث رأسمال الشركة (قانون 10-04) يتعلق بالتربية البدنية والرياضية المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004، يتعلق بالتربية البدنية والرياضية، الجزائر، 2004.
- إن القانون رقم 10-04 سمح لبعض رؤساء الكثير من النوادي الاحترافية بالسيطرة والنفوذ في عالم كرة القدم وخلق قوة ضاغطة لها قوتها ونفوذها في خلق التوازن أو عدم التوازن والاستقرار في الفيدرالية نفسها.
- إن القوانين واللوائح التشريعية الخاصة بالاحتراف في الجزائر تبقى وستظل غامضة فيما يخص التسيير والقانون الداخلي لهذا التنظيم داخل الفيدرالية لطريقة التسيير في البطولة الاحترافية، وللمجمع الاحترافي كمؤسسة اقتصادية مستقلة ولها مجموعة من المؤسسات الصغيرة المرتبطة بهرمها العام يحقق له انتعاشاً أو خلق لأي مؤسسة (فريق).
- إن هذه الوضعية أدت إلى تدهور مستوى كرة القدم الجزائرية وغياب الواقعية والعقلانية لدى مسيري الهياكل والهيئات الرياضية للفدرالية الجزائرية لكرة القدم وكذا غياب النصوص المعمول بها وهذا يدل على عدم تمكن الدولة الجزائرية من مراقبة الهيئات المكلفة بهذا القطاع من فيدرالية، رابطات، نوادي احترافية من حيث الجانب المادي والإنساني وهناك غياب للرقابة فيما يخص الأموال وهذا غياب كذلك الضرائب، فهذه اللامبالاة جعلت من كرة القدم عامة والاحترافية خاصة للمتاجرة.
- ومن خلال هذا نطرح الإشكال العميق لإبراز معوقات هذا الاحتراف لمعرفة طبيعة الأسس التنظيمية لسياسة الاحتراف في كرة القدم الجزائرية وما هي مرجعية الأطر القانونية والتنظيمية لهذا الاحتراف.

خاتمة:

أثرت التحولات العالمية المعاصرة والمتغيرات الحديثة في النظام العالمي والمجتمعي في المجال الرياضي كنظام مجتمعي يتفاعل بالمجتمع معه كنظام، وبما أن المجال الرياضي قد أفرز مجموعة من الظواهر المستحدثة والتي استطاعت أن تقرض نفسها كقواعد ومبادئ أساسية، ومن أحد هذه الظواهر نجد نظام الاحتراف الذي دخل في المجال الرياضي كنتيجة طبيعية لمتغيرات السوق والعرض والطلب وترسيخ مبادئ اقتصاد السوق الحر، ولرفع مستوى وجودة الأداء في المجال الرياضي كغيره من المجالات حتى يمكن الوصول إلى القدرة على المنافسة في المحافل الدولية، التي تظهر فيها المستويات العليا في الأداء.

تعد رياضة كرة القدم من أكثر الرياضات الأكثر شعبية والأكثر استقطاباً لعنصر الشباب وهي لا تقتصر في الوقت الحاضر على اعتبارها مجرد هواية، فالقول بأن هذه الرياضة ليست إلا

مجرد هواية يعد ضرب من إنكار الواقع فالرياضة بمفهومها المعاصر أصبحت تنشئ مراكز مهنية حيث يمارسها أغلب الرياضيين على أنها مصدر رزق رئيسي، فلم يعد لاعب كرة القدم ينظر إليها على أنها لعبة أو وسيلة للتسلية أو التنمية البدنية بل ينظر إليها بمفهومها الاقتصادي، فقد أصبح لكل شيء ثمن فاللاعب يطالب دائماً بثمن لعبه وانتصاراته، فهذه الفئة من اللاعبين يعرفون باللاعبين المحترفين، نظراً لأن ممارستهم للعبة كرة القدم تعتبر مهنتهم الأساسية، فالمعنى الحقيقي للاحتراف هو أن يكون اللاعب تحت أمر ناديه في أي وقت يحتاجه ويكون متفرغاً تمام التفرغ ويدرك جيداً أنه مثلما له حقوق فعليه الواجبات والالتزامات التي لا بد أن يقوم بها اتجاه ناديه ليرتقي بمستوى الاحتراف.

وانطلاقاً من بحثنا هذا والذي قمنا من خلاله بدراسة معوقات الاحتراف في كرة القدم الجزائرية، اتضح لنا أن أهم المشاكل الموجودة في المجال الرياضي حالياً هي قلة المصادر التمويلية والتي تؤثر على إتاحة الفرص للهيئات الرياضية بمختلف أنواعها على تحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها ولهذا فمشكلة التمويل في الرياضة من أكبر المشاكل المؤثرة والتي تواجه القادة والمسؤولين الرياضيين في الوقت الحالي.

لهذا الغرض نرى أنه على الدولة أن تتجه إلى تطبيق فلسفة الاحتراف كنظام ماله الاعتماد الأكبر على التمويل الذاتي بأن تقوم كل هيئة أو مؤسسة بالدراسة العلمية والواقعية للتعرف على فرص النمو والتطور واستثمار هذه الفرص بما يتيح التنمية الحقيقي لمواردها واستغلالها بعيداً عن التمويل الحكومي، مع المتابعة المستمرة والتعديل طبقاً للمستجدات الحديثة على نظم الاحتراف.

قائمة المراجع:

- محمد عبد العظيم: طريق الاحتراف في كرة القدم، دار الفاروق، مصر، 2005.
- نبية العلقماني، محمد فضل الله: التشريعات والقوانين نظرة تكاملية، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 2004.
- عادل شريف: قصة كرة القدم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988.
- عبد الحميد عثمان الحفني: عقد احتراف لاعب كرة القدم، كلية الحقوق، الكويت، 1995.
- علاء صادق: الرياضة والاحتراف، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- الأمر رقم 95-09 المؤرخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق لـ 25 فبراير لسنة 1995، يتعلق بتوجيه المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية وتنظيمها وتطويرها.
- المرسوم التنفيذي رقم 278-2000 المؤرخ في 07 رجب عام 1421 الموافق لـ 5 أكتوبر لسنة 2000، يتعلق بالقانون الأساسي لرياضيي النخبة وذات المستوى.
- قانون رقم 89-03 المؤرخ في 08 رجب عام 1409 الموافق لـ 14 فبراير لسنة 1989، يتعلق بتنظيم المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية وتطويرها.
- قانون رقم 04-10 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق لـ 14 غشت لسنة 2004، يتعلق بالتربية البدنية والرياضية.
- La Gazette olympique, comité olympique, revue trimestrielle algérienne, n0 03, 1999, 10.
- لائحة احتراف لاعبي كرة القدم، بالمملكة العربية السعودية، 1999-2000.
- لائحة الاتحاد الدولي لكرة القدم المعدلة والخاصة بشؤون وانتقالات اللاعبين، سويسرا 01-05-2005.
- لائحة الاتحاد الفرنسي لكرة القدم (FFF) للاعبي كرة قدم المحترفين، فرنسا، 2000.
- Bourg J-F, Sport et argent, le football, revue pour vrais n° 61, Paris, 1992.
- Bozonn J-J, Sport et société, le monde Édition, Paris, 1996.
- Gershel C., le groupement sportif professionnel : aspects juridiques, Thèse doctorat en droit, Université de Paris I, 1994.
- Mendel R., The naziolympics, New York, 1971.